

وورد عليه انه قد علم ان طرفي الاولوية غير ملتفت اليها في الترتيبات ومنها
قال اولي ان جعل واحدا في المجرورين المقتضى لفظا ومعنى وحكما والذكر
اللفظي ان كثرة المرجع لفظيا به صريحا قبل التفسير لانه من حيث الرتبة
والمعنى ارفع من غيره من زيد خلافة اولاد غيره من زيد خلافة والذكر
المعنى ان لا يكون مرجعا بقول الغير بل صارا ما يقتضيه وهو قوله بكون رتبة
الفاعل الترتيب على المفعول نحو زيد خلافة من زيد بكون رتبة المفعول الاول
التصريح على المثال نحو اعطيت جرحه زيدا وكثرت الكلام السابق للمرجع كقول
قال اعطاه هو اقرب للتوضيح فان الفعل يقتضيه المصدر والاستلزام الكلام
السابق له استلزاما زيدا كقولنا في اولاد غيره من زيد خلافة السابق في بيان
المعنى وهو يدل على المجرور او بعيد القول تعالى حتى تقارب بالجاب من الشئ
فان ذكر الشئ سابقا يقول على الشئ والذكر الحكم ان لا يكون مرجعا فيقول
الغير وليس هناك ما يقتضيه ذكره قوله لان حكم الراضع ان المرجع يازم تقومه
لكم قوله مقتضى حكم الراضع ان يرضع في وضع المص ويوضع المظهر فالمرجع
الموجز الرضع مقدم حكما لانه الحذف العلة لا الثابت والمقتضى انما هو تاخره لان
فيظهر ما ذكرنا ان قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر ويثاب لا يشبهه
حرفي بعض تقرب وشال الذكور فكل من جلا من زيد ورثه جلا ومنه ان
كله قوله تعالى قل هو الراضع فالمرجع وهو الشئ المذكور قبل حكما مقتضى
ان الراضع تقدم المرجع لانه جزاء هذا كقوله الاجال فاللفظي وكذا قوله
نعم جلا من زيد ورثه جلا ولا يخفى ان ما يقتضيه يقتضيه فصاحة في كلامه
من كذا اذا قصدت التثنية وعدم فصاحة من جلا من زيد اذا لم تقصد التثنية
والذي عليه المتفكرون جميعا فصاحة الثابن وعدم فصاحة الاول منه جلا
تقر في نحو زيد الوي شال للضعف بالظن ان الثابن ولا يحتمل ذلك
لفظا ومعنى وحكما بالظن ان الشئ قال ابن جماعة ذلك ان تقول الضم
هذا انما حصل من استعمال الضم في قوله العزيز ولا خلاف في الكلام الحاصل
من الفعل والفاعل وهو من الاضافة العارضة بين الفاعل وما اضيف اليه
منه في المركب الناقص الذي هو من قبيل المزدل في الكلام ارضه واقول
الظاهر عدم اتحادهما لان حق التاليف تقدم المفعول هنا على الفاعل
فخولف وقدم الفاعل فالضعف واقع في نفس تاليف الكلام وقد مر
ان المراد بالكلام هنا مجموع المستند اليه والمستند اليه والفتنة وكنت
ارضه ما تضمنه فانك ترضي وضع وان اجاز الاضغاض وتضمنه حتى ان
يرتصل بالفاعل ضميرا المفعول به كقوله المظلول والابن جلا ساكنة
وليس

وليس للنسبة معرفة كذا في اسم الراضع على المقتضى ان كثرة الكلمات في
الانساب لما ذكره في سائر الجروب ان يقال وهو في المركب بموجب تعلقه على السان
اه اقول ان كان الذي يقال هذه الثانية تسمى في ضعف التاليف اضماعا
شئ لم يذكرها الشئ في المصراعين بل في قوله هاتان دون مقتضى
هنا دون مقتضى وليس يحتمل الحال والعلية ان يكون مرتين طرف متعلق
بغير ليس او بمعنى جاربا فاضافة لفظية قبل بل لم تكن خبر ليس بمعنى واسما
تكره اسم الذي هو مقتضى في مصدر البيت لم يوصل الشئ مصدر البيت على غيره
كما فعلت بيت ابن الطيب المنعوم حيث قال في قوله من جلا من زيد ورثه جلا
مباركة الى لانه لو قال هنا نحو ورثه جلا من زيد ورثه جلا من زيد ورثه جلا
وليس مرتين خبره من مقتضى قوله ورثه جلا من زيد ورثه جلا من زيد ورثه جلا
فما هو البيت خبره والمقصود هو التاليف والضمير على كونه خبره
ولم يرد اوضح الظاهر موضع المقتضى من قوله مرتين خبره مع ان مقتضى الظاهر
ان يقول قوله دلالة على زيادة الضم والنوع حيث اعتنى بذكره اه
المقتضى وحسب مقتضى قوله مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
نفسا المنعوم بدو ذلك الفتى هنا لانه اجاب الشيخ بان هذا مقتضى
ومكنه ان يقال ان مقتضى خبره قوله بكان من مع كانه ومجمله فانه ارضه مقتضى
لا التثنية وتعلقه بالذكور المحقق في تاليف الجلا وقوله اي قوله ابن تمام قوله
كلم مقتضى المصدر الذي استعماله في الدلالة على الكلية والمجوز في التاليف عن هذه
الدلالة بل هي قوة التثنية لفظا من حيث انه اشار الى ان رتبة قوله ولا
يتعلق لسانه بما يدل على الكلية في الدعوى من قوله في المطول وقد استعمل
اذ او الفصل الماضي هي هنا اي في قوله واذا ما كتبه الى اعتبار لطيف وهو اجماع
بجود الدعوى كانه تحققت منه الدعوى فلم يشركه احد اه وقصده بذلك الرد على
الزوزني حيث عاب الشاعران اتينا به في الدلالة على القطع في جانب الدعوى
لاننا سبب مقام المدح فلو اتينا به الدلالة على الشك لكان استنباط المدح لان
اذ هو ذلك منهم عدم وعقب الدعوى بالفعل من جهة انها تدل على الاستقبال
وايهما منهما الراجح لا يخفى ذلك لانه من جهة اخرى فكلما غاب في التثنية
بعد استحقاق الدعوى قال في الاصول ومن لطيف تذكيرهم عن الملازمة انه لم
يذكر على ذلك ملازمة الا في صورة الشئ من احواله في ارضه وكتبه انتم سا
نفسه ان اردت بذكره ولا لادون والوجه في الحال لانه الكساة ان التاليف
ولموا حقيقة وحيد ما في حاله ويشترك في الدعوى للشئ من جهة مقتضى لفظه
مع احتياج العطف على الضمير المستعمل في المصدر الثاني لانه جعلنا الروادى